الأمم المتحدة

DP/OPS/2014/5

Distr.: General
22 July 2014
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٤

٢ – ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، نيويورك

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٣

السلع والخدمات

موجز تنفيذي

يقدم المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هذا التقرير المتعلق ببيانات مشتريات منظومة الأمم المتحدة إلى المجلس التنفيذي عملا بمقرره ٢٠٠٧/٣٨. ويمكن الحصول على التقرير الكامل باللغة التي قدم بها من أمانة المجلس التنفيذي، وعلى الموقع الشبكي لسوق الأمم المتحدة العالمية. ويعرض التقرير تفاصيل عن عمليات الشراء في منظومة الأمم المتحدة حسب البلد المورِّد.

وقد بلغ مجموع قيمة مشتريات منظومة الأمم المتحدة، في إطار جميع مصادر التمويل خلال عام ٢٠١٣، ما مجموعه ١٦,١ بليون دولار، ويمثل هذا المبلغ زيادة قدرها ٧١١ مليون دولار، أو بنسبة ٤,٦ في المائة، عن السنة السابقة. وانخفضت حصة المشتريات من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى ٦٠,٨ في المائة، وهو انخفاض بمقدار ٠,٩ نقطة مئوية.

ويتضمن التقرير الكامل عن عام ٢٠١٣ ما يلي:

الرجاء إعادة استعمال الورق

(أ) تحليل لاتجاهات مشتريات الأمم المتحدة من البلدان المتقدمة النمو، والبلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

(ب) مناقشة للشراء المستدام في منظومة الأمم المتحدة؛

(ج) تحليل لطلبات الشراء التي أصدرتها الأمم المتحدة لدى الشركات الموقعة على الاتفاق العالمي للأمم المتحدة؛

(د) جداول تسرد المشتريات المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة، حسب البلد المورِّد؛

(هـ) مقارنة تغطي فترة عشر سنوات لتوزيع مشتريات منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي؛

(و) رسوم بيانية لعمليات الشراء التي قامت بها منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

(ز) تحليل لفئات السلع والخدمات التي اشترتها منظومة الأمم المتحدة؛

(ح) موجز عن المشتريات من البلدان التي هي أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

(ط) موجز للمشتريات من البلدان العشرين الأوائل من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

(ك) تحليل مقارن لحصة فئات السلع والخدمات التي اشترتها كل منظمة؛

(ل) فرع يغطي فئات السلع والخدمات الرئيسية التي اشتُريت (ما تزيد قيمتها عن ٠٠٠ ٣٠ دولار)؛

(م) ملحق بشأن استخدام حلول مبتكرة في مجال المشتريات.

عناصر مقرر

قد يرغب المجلس التنفيذي في أن يحيط علما بهذا التقرير، وأن يرحب بعرض البيانات والتحليل الواردين فيه، وكذلك بأهمية الملحق المواضيعي المتعلق بتطبيق حلول مبتكرة في مجال المشتريات.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – مجموع المشتريات من السلع والخدمات لأغراض الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ٥

ثالثا – البلدان المورّدة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٣ ..... ٦

رابعا – البلدان العشرة الرئيسية الموردة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٣ ..... ٦

خامسا – المشتريات من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ٩

سادسا – البلدان العشرون الأوائل من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية الموردة لمنظمات الأمم المتحدة ١٠

سابعا – المشتريات من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، حسب المنطقة .. ١٢

ثامنا – البلدان التي حققت أكبر زيادات في حجم السلع والخدمات المشتراة منها في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٣ ..... ١٤

تاسعا – عمليات الشراء التي قامت بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ ١٥

عاشرا – مشتريات أكبر منظمات الأمم المتحدة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلةانتقالية ١٧

حادي عشر – المشتريات حسب قطاعات فئات السلع والخدمات..... ١٨

ثاني عشر – قطاعات السلع والخدمات المشتراة من البلدان المتقدمة والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ١٩

أولا – مقدمة

١ – يسر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يكلَّف بمسؤولية جمع بيانات المشتريات وتبويبها على مستوى المنظومة، وذلك بالإنابة عن الأمم المتحدة.

٢ – ويحلل التقرير الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٣ عمليات الشراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ويفحص أداء منظومة الأمم المتحدة، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٥٧، الذي شجع منظمات الأمم المتحدة على زيادة إتاحة الفرص أمام البائعين في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٣ – ويجمّع التقرير الاحصائي السنوي لعام ٢٠١٣ المعلومات المقدمة من ٣٣ مؤسسة تابعة للأمم المتحدة. ويعتمد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تجميع الاحصاءات والإبلاغ عنها على تعاون الكيانات المشاركة.

٤ – وقد نُقِّح تصنيف البلدان والأقاليم المستخدم في هذا التقرير لينسجم مع التصنيف الذي تستخدمه شعبة الاحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة. ويستخدم التقرير التسميات التالية: البلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والبلدان المتقدمة النمو. والتسميات 'النامية' و 'المارة بمرحلة انتقالية' و 'المتقدمة النمو' تستخدم للأغراض الإحصائية، ولا تعبر عن حكم في ما يتعلق بالمرحلة التي بلغها بلد معين أو منطقة معينة في العملية الإنمائية.

٥ – وتستند البيانات الواردة في فئة 'السلع' إلى بلد المورِّد، أما البيانات الواردة في فئة 'الخدمات'، فتستند إلى بلد المتعاقد. علاوة على ذلك، فإن طلبات الشراء وعقود الخدمات تُعرض مبوبة حسب مبلغ العقد، ولا تعرض حسب النفقات المتكبدة. وهناك مؤسسات كثيرة في الأمم المتحدة لا تستطيع في الوقت الراهن الإبلاغ عن بيانات تستند إلى بلد منشأ السلع أو إلى النفقات الفعلية.

٦ – وينظر تقرير عام ٢٠١٣ أيضا في المشتريات التي تقوم بها منظمات الأمم المتحدة من البائعين الذين يدعمون الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، الذي يضم ما يزيد عن ١٢ ٠٠٠ عضو مسجل حتى الآن. وهذا الفرع من التقرير يقيس مشتريات منظومة الأمم المتحدة من الشركات التي تعتنق المبادئ العالمية في مجالات حقوق الإنسان، والعمل، والبيئة، ومكافحة الفساد. ولاتزال عمليات الشراء من الموردين الأعضاء في الاتفاق تتجه تصاعديا، لتصل إلى ما يقدر بنسبة ٢٧ في المائة من إجمالي حجم المشتريات في عام ٢٠١٣ (استنادا إلى طلبات الشراء التي تتجاوز قيمتها ٣٠ ٠٠٠ دولار). ولا تعطي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أي تفضيل في المعاملة للأطراف الموقعة على الاتفاق العالمي، ولكنها تشجع الموردين بقوة على الانضمام إلى الاتفاق العالمي ودعم المبادئ التي يستند إليها.

٧ - ويتضمن التقرير الاحصائي السنوي ملحقا مواضيعيا يركز على موضوع من المواضيع الراهنة في مجال المشتريات. وبالنسبة لعام ٢٠١٣، ينصب التركيز على تنفيذ حلول ابتكارية في مجال المشتريات. ويقدم الملحق لمحة عامة عن الفوائد والتحديات في مجالات الشراء الابتكارية، فضلا عن دراسات حالات إفرادية ومساهمات من الممارسين والخبراء على الصعيد العالمي. وفي سياق التأكيد من جديد على الاستدامة في جميع العمليات الإنمائية، فإن الملحق هو تذكير ،في الوقت المناسب، بأهمية هذا الجانب من وظيفة الشراء.

ثانيا - مجموع المشتريات من السلع والخدمات للأنشطة التشغيلية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

٨ - زاد إجمالي حجم المشتريات (السلع والخدمات معا) التي اقتنتها مؤسسات الأمم المتحدة خلال عام ٢٠١٣ إلى ١٦,١ بليون دولار، من ١٥,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٢ - بزيادة نسبتها ٤,٦ في المائة[(١)] (الشكل ١). وقد زاد مجموع المشتريات من السلع بمقدار ٨٢٦ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ١٢,١ في المائة، بينما انخفضت مشتريات الخدمات بمقدار ١١٥ مليون دولار، وهو انخفاض طفيف قدره ١,٣ في المائة.

الشكل ١- مجموع المشتريات من السلع والخدمات في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣

(بملايين الدولارات)

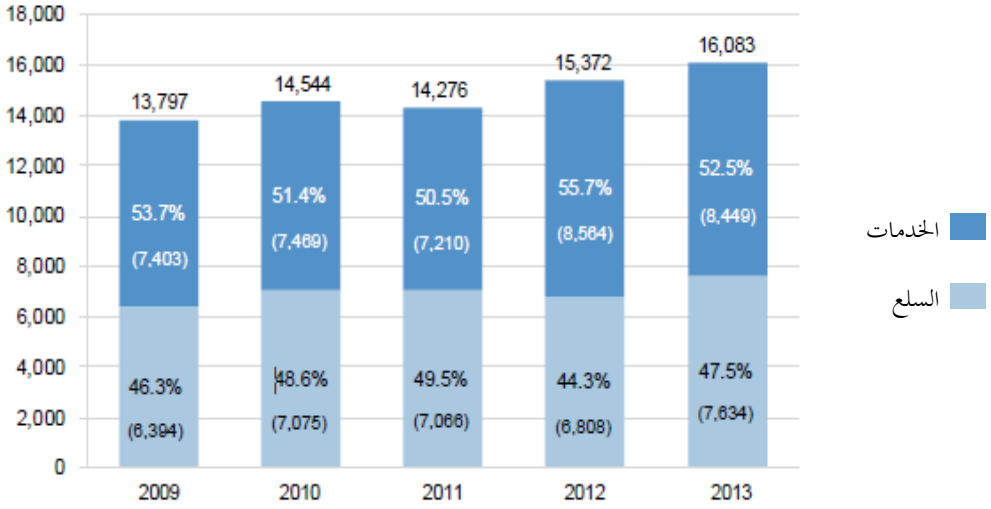

(١) قدّم نفس العدد من المنظمات، ويبلغ مجموعها ٣٣ منظمة، إحصاءات عن مشترياتها في عام ٢٠١٣، مقارنة بعام ٢٠١٢. وأبلغت منظمة واحدة، وهي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، عن مشترياتها في عام ٢٠١٣، ولم تبلغ عن مشترياتها في عام ٢٠١٢، في حين قدم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بنقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بيانات لأول مرة.

٩ - تعزى الزيادة في إجمالي حجم المشتريات، في المقام الأول، إلى الزيادة في حجم المشتريات من جانب المنظمات الأربع التالية[٢]: منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)[٣]، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وشعبة المشتريات في الأمم المتحدة. وهذه الزيادة تعزى أساسا إلى الزيادة في المشتريات من المعدات الطبية والمستحضرات الصيدلانية، ومواد النباتات الحية والحيوانات، والخدمات التنظيمية والإدارية.

١٠ - وقد تجاوز حجم مشتريات منظومة الأمم المتحدة من الخدمات حجم مشترياتها من السلع، منذ عام ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠١٣، وعلى الرغم من حدوث زيادة كبيرة في حجم مشتريات منظومة الأمم المتحدة من السلع، فقد ظلت المشتريات من الخدمات تشكل معظم مشترياتها، حيث يعزى ٥٢,٥ في المائة من إجمالي حجم المشتريات إلى المشتريات من الخدمات.

ثالثا- البلدان الموردة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٣

١١ - في عام ٢٠١٣، اشترت منظومة الأمم المتحدة سلعا وخدمات من ١٩٢ بلدا، حيث بلغت قيمة المشتريات من ١٢٣ بلدا ما يزيد عن ١٠ ملايين دولار في تلك السنة لكل منها. ويفحص التقرير الإحصائي السنوي أداء منظومة الأمم المتحدة في ما يتعلق بزيادة إتاحة الفرص أمام البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

رابعا - البلدان الرئيسية العشرة الموردة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٣

١٢ - تضمنت قائمة البلدان العشرة الكبرى الموردة للمنظمات التابعة للأمم المتحدة، في عام ٢٠١٣، أربعة بلدان نامية (انظر الجدول ١)، حيث تمثل أفغانستان والهند وكينيا والإمارات العربية المتحدة ٣٧,٤ في المائة من مجموع حجم المشتريات من البلدان العشرة الأوائل الموردة. ويقابل ذلك انخفاض قدره ٦,٥ نقطة مئوية في حجم المشتريات من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ضمن البلدان الموردة الرئيسية العشرة، بعد أن بلغ ٤٣,٩ في المائة في عام ٢٠١٢[٤].

(٢) رجاءً، انظر الشكل ٧.

(٣) قدمت الفاو إحصاءات تتعلق بالسفر في عام ٢٠١٣، متميزة بذلك عن السنوات السابقة، ويرجع ذلك، في جزء منه إلى الزيادة في حجم مشترياتها في عام ٢٠١٣.

(٤) بلغت الإحصاءات المقابلة لعام ٢٠١١ ما نسبته ٣٠,٧ في المائة.

١٣ - وهذه هي السنة الأولى التي تظهر فيها دولة الإمارات العربية المتحدة في القائمة - حيث تتألف المشتريات منها أساسا من الوقود الأحيائي، والخدمات الإدارية، ومعدات المأوى، والإمدادات الغذائية. والمنظمات التي تشتري هذه السلع والخدمات أساسا هي شعبة المشتريات في الأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

الجدول ١- البلدان العشرة الأوائل المورِّدة لمنظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٣ (بملايين الدولارات، وبالنسبة المئوية إلى إجمالي حجم المشتريات)

البلدان	السلع	الخدمات	المجموع	النسبة المئوية من المجموع
الولايات المتحدة الأمريكية	٥٦٨,٧	١ ١٠٠,٧	١ ٦٦٩,٤	١٠,٤
الهند	٩٥٣,٤	١٢٧,٨	١ ٠٨١,٢	٦,٧
سويسرا	٢٦٧,٧	٤٤٨,٩	٧١٦,٦	٤,٥
أفغانستان	٥٠,٥	٦٥٠,٤	٧٠٠,٩	٤,٤
الدانمرك	٢٩٩,٥	٢٥٣,٢	٥٥٢,٧	٣,٤
بلجيكا	٥٠٠,٢	٤٩,٩	٥٥٠,١	٣,٤
الإمارات العربية المتحدة	٣٦٣,٨	١٣٨,٢	٥٠٢,١	٣,١
فرنسا	٣٦٩,٩	١٣١,٨	٥٠١,٧	٣,١
المملكة المتحدة	٢٥٠,١	٢٤٣,٧	٤٩٣,٨	٣,١
كينيا	٨٦,٢	٣٠٧,٣	٣٩٣,٥	٢,٤
مجموع البلدان العشرة الأوائل	٣ ٧١٠,٠	٣ ٤٥٢,٠	٧ ١٦٢,٠	٤٤,٥
االمجموع الكلي	٧ ٦٣٣,٨	٨ ٤٤٩,٧	١٦ ٠٨٣,٤	١٠٠,٠

١٤ - ظهرت أفغانستان في هذه القائمة منذ عام ٢٠٠٤، وفي عام ٢٠١٣، كانت رابع أكبر بلد مورد لمنظومة الأمم المتحدة. وشملت المشتريات من أفغانستان أساسا خدمات في مجالات التشييد، والإدارة، والأمن، وقد قام بهذه المشتريات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

١٥ - ولا تزال الهند في القائمة منذ عام ٢٠٠٠، وقد حافظت على مركزها من حيث كونها ثاني أكبر بلد مورد لمنظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٣، حيث بلغت حصتها ٦,٧ في المائة من مجموع حجم مشتريات الأمم المتحدة - أي بزيادة قدرها ١ في المائة عن العام السابق. وشملت المشتريات من الهند المستحضرات الصيدلانية والمعدات الطبية والإمدادات الغذائية، والخدمات الإدارية، التي اشترتها، في المقام الأول،

منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية.

١٦ - وللسنة الثانية على التوالي، تظل كينيا من بين البلدان الرئيسية العشر الموردة لمنظومة الأمم المتحدة، حيث بلغت حصتها من مجموع حجم المشتريات ما نسبته ٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٣. وهو ما يمثل نقصانا ضئيلا قدره ٠,٣ نقطة مئوية مقارنة بعام ٢٠١٢. وشملت المشتريات من كينيا أساسا خدمات النقل، والخدمات الإدارية، وخدمات التشييد، والإمدادات الغذائية. وكانت المنظمات التي اشترت هذه السلع والخدمات في المقام الأول هي برنامج الأغذية العالمي، وشعبة المشتريات في الأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،

الشكل ٢- حصة البلدان العشرة الأوائل الموردة لمنظومة الأمم المتحدة من مجموع حجم المشتريات في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣

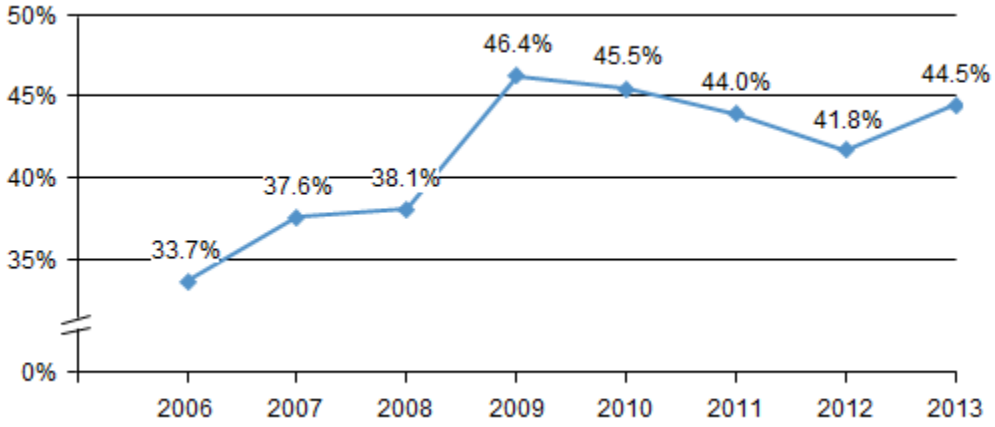

١٧ - أظهرت النسبة المئوية لحصة مجموع السلع والخدمات المشتراة من البلدان الرئيسية العشرة الأوائل الموردة لمنظومة الأمم المتحدة اتجاها تناقصيا واعدا في الفترة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٢، وهو ما يمثل توسيع نطاق التوزيع الجغرافي لمصادر إمدادات لأمم المتحدة (الشكل ٢). وبالنسبة لعام ٢٠١٣، انعكس اتجاه ذلك الانخفاض، حيث زادت حصة البلدان العشرة الأوائل الموردة للأمم المتحدة من مجموع حجم المشتريات بمقدار ٢,٧ في المائة خلال الفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٣.

خامسا- المشتريات من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

١٨ - شجعت الجمعية العامة، في قرارها ٥٧/٢٧٩، منظمات الأمم المتحدة على زيادة إتاحة الفرص أمام الموردين من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وقد أكد قرار الجمعية العامة ٦١/٢٤٦ ذلك الطلب مجددا، واستجابة لذلك، قدمت منظمات الأمم المتحدة مزيدا من طلبات الشراء إلى الموردين من هذه البلدان. وقد زاد حجم طلبات الشراء تلك باطراد خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٣، زيادة تراكمية بلغت ٢٨,٧ في المائة (انظر الشكل ٣). وتمثل هذه الزيادة معدل نمو مركب سنوي قدره ٦,١ في المائة، مقارنة بمتوسط النمو الإجمالي في حجم المشتريات وقدره ٣,٧ في المائة سنويا.

الشكل ٣- مشتريات الأمم المتحدة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، الفترة ٢٠٠٩- ٢٠١٣ (بملايين الدولارات)

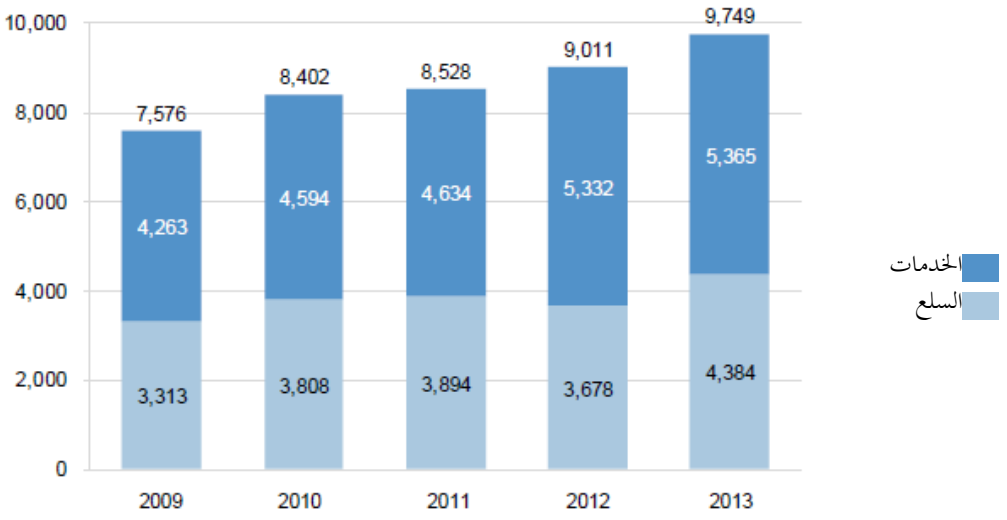

١٩- في عام ٢٠١٣، زادت المشتريات من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بمقدار ٧٣٨ مليون دولار عما كانت عليه في عام ٢٠١٢. وبالمقارنة بالعام السابق، انخفضت حصة المشتريات من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من ٦١,٧ في المائة إلى ٦٠,٨ في المائة (انظر الشكل ٤). وزادت حصة المشتريات من البلدان المتقدمة النمو من ٣٨,٣ في المائة إلى ٣٩,٢ في المائة. وبلغت قيمة المشتريات من بلدان غير محددة[٥] ما مقداره ٥٤,٩ مليون دولار في عام ٢٠١٣

(٥) تُعتبر البلدان ”غير محددة“ في الحالات التي لا تستطيع المنظمات أن تحدد منشأ المورّد في نظم معلوماتها الإدارية.

الشكل ٤– مشتريات الأمم المتحدة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (بالنسبة المئوية)

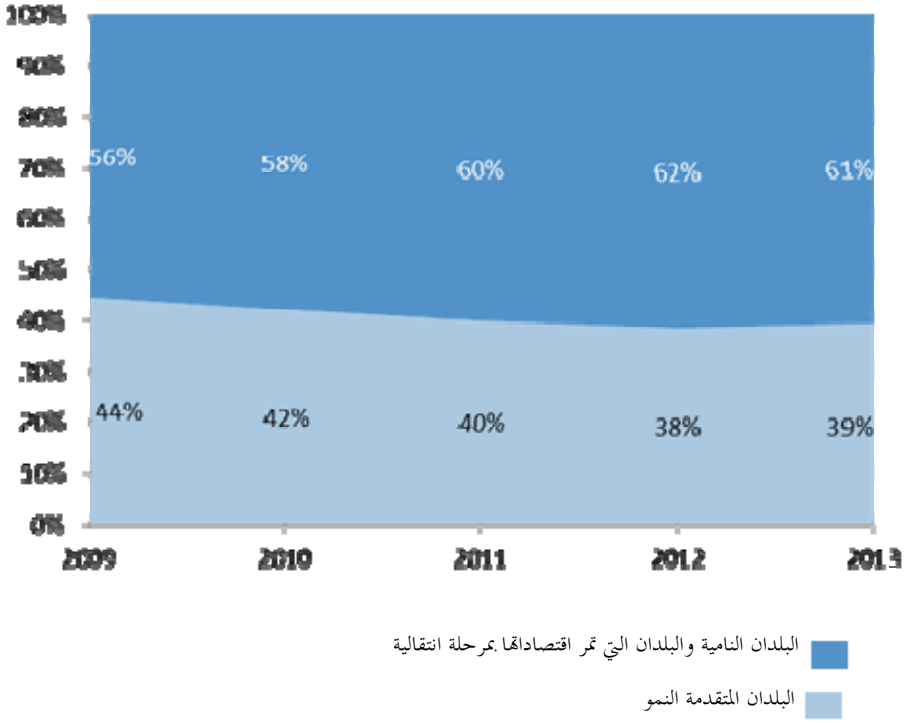

سادسا – البلدان العشرون الأوائل من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية الموردة لمنظمات الأمم المتحدة.

٢٠- في المجموع، مثلت المشتريات من السلع والخدمات من البلدان العشرين الأوائل من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ما نسبته ٣٨,٥ في المائة من إجمالي حجم مشتريات الأمم المتحدة. أي بزيادة قدرها ١,٤ نقطة مئوية عن العام السابق. ويقدم الجدول ٢ لمحة عامة تفصيلية لاتجاهات حجم المشتريات، وأنواع السلع والخدمات المشتراة، وكذلك حصة كل منظمة من منظمات الأمم المتحدة بالنسبة لكل بلد من البلدان الواردة في القائمة.

الجدول ٢- البلدان العشرون الأوائل من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية الموردة لعمليات الأمم المتحدة في عام ٢٠١٣

(بملايين الدولارات وبالنسبة المئوية)

البلدان	السلع	الخدمات	المجموع	النسبة المئوية من المجموع
الهند	٩٥٣,٤	١٢٧,٨	١٠٨١,٢	٦,٧
أفغانستان	٥٠,٥	٦٥٠,٤	٧٠٠,٩	٤,٤
الإمارات العربية المتحدة	٣٦٣,٨	١٣٨,٢	٥٠٢,١	٣,١
كينيا	٨٦,٢	٣٠٧,٣	٣٩٣,٥	٢,٤
الاتحاد الروسي	٦٥,٩	٢٩٨,٦	٣٦٤,٤	٢,٣
السودان	١٧٩,٠	١٦٧,٨	٣٤٦,٧	٢,٢
لبنان	٦٦,٦	١٢٧,٧	٢٩٤,٣	١,٨
الأرجنتين	١١٧,٨	١٦٠,١	٢٧٧,٨	١,٧
إثيوبيا	٩٥,١	١٧٥,٩	٢٧١,٠	١,٧
باكستان	١٠٤,٥	١٢٣,٩	٢٢٨,٤	١,٤
تركيا	١٩٦,٧	٣١,٣	٢٢٨,٠	١,٤
الأردن	١٢٠,٨	١٠١,١	٢٢١,٩	١,٤
جنوب أفريقيا	٩٠,٨	١٠٣,٦	١٩٤,٤	١,٢
بنما	١٢٧,١	٥٣,٥	١٨٠,٧	١,١
الصين	١١٣,١	٦٥,١	١٧٨,١	١,١
البرازيل	٤٣,٨	١١٨,٦	١٦٢,٤	١,٠
جمهورية الكونغو الديمقراطية	١١٨,٧	١٤٤,٦	٠,٩	٢٥,٩
أوغندا	٣٨,٦	١٠٢,٩	١٤١,٥	٠,٩
زيمبابوي	٥٣,٠	٨٧,٣	١٤٠,٣	٠,٩
جنوب السودان	١٦,٤	١١٧,٥	١٣٣,٩	٠,٨
البلدان العشرون الأوائل	**٣ ٠٠٨,٩**	**٣ ١٧٧,١**	**٦ ١٨٦,٠**	**٣٨,٥**
المجموع الكلي	**٧ ٦٣٣,٨**	**٨ ٤٤٩,٧**	**١٦ ٠٨٣,٤**	**١٠٠,٠**

سابعا – المشتريات من البلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بحسب المنطقة

٢١ – خلال السنوات العشر الماضية، زادت حصة مشتريات الأمم المتحدة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية زيادة كبيرة. ويوضح الشكل ٥ أدناه هذه الزيادة، إذ يبين توزيع مشتريات الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٣ وفي عام ٢٠١٣، حيث تبيَّن المشتريات من البلدان ذات الاقتصادات النامية والمشتريات من البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية مستقلةً، حسب المنطقة[٦].

الشكل ٥– حجم مشتريات منظومة الأمم المتحدة، بحسب المنطقة في عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠١٣ (بالنسبة المئوية)

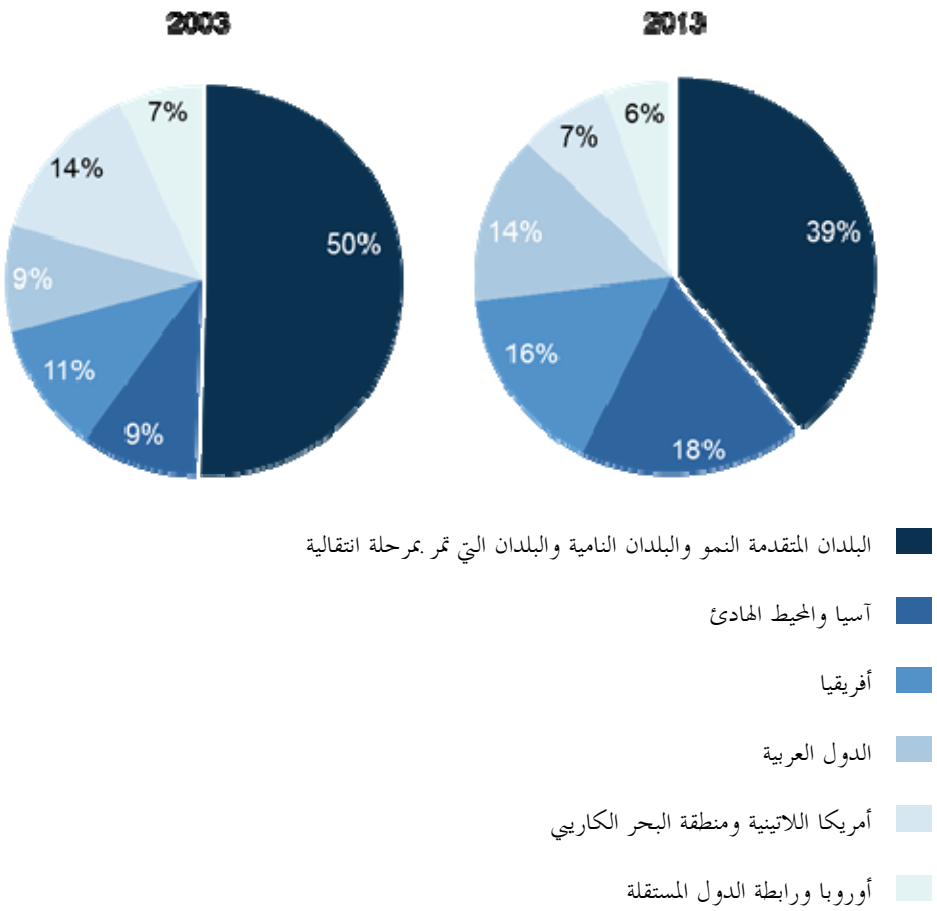

(٦) جرى فصل البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو، لإلقاء الضوء على حصة مشتريات الأمم المتحدة من البلدان ذات الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٢٢ - يبين الشكل ٥ أن حصة المشتريات من البلدان المتقدمة النمو انخفضت على مدى السنوات العشر الماضية (من ٥٠ في المائة إلى ٣٩ في المائة). وهذا يتفق مع قرارات الأمم المتحدة التي تشجع منظمات الأمم المتحدة على زيادة إتاحة الفرص أمام الموردين من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٢٣ - وقد شهدت البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أكبر زيادة في السنوات العشر الماضية، إذ تضاعفت حصتها من مجموع المشتريات (من ٩ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ١٨ في المائة في عام ٢٠١٣). ومن بين البلدان في المنطقة الآسيوية، شهدت الهند وأفغانستان، بوجه خاص، زيادات كبيرة في حجم المشتريات خلال فترة السنوات العشر هذه (٩٢٢ مليون دولار و ٦٥٨ مليون دولار، على التوالي).

٢٤ - كذلك ارتفعت المشتريات من البلدان في أفريقيا والدول العربية خلال السنوات العشر الماضية: فقد زادت حصة مشتريات الأمم المتحدة من كل منها بمعدل ٥ نقاط مئوية منذ عام ٢٠٠٣. ومن بين البلدان في منطقة الدول العربية، شهدت الإمارات العربية المتحدة، والسودان، أكبر قدر من النمو، حيث ارتفع بمقدار ٤٨٤ مليون دولار و ٣٣٧ مليون دولار على التوالي. وفي منطقة أفريقيا، حققت كينيا وإثيوبيا الجزء الأكبر من الزيادة في حجم المشتريات، حيث زادت بمقدار ٣٣٦ مليون دولار، و ٢٣٨ مليون دولار على التوالي، خلال السنوات العشر الماضية.

٢٥ - وانخفضت قليلا نسبة المشتريات من أوروبا ومنطقة رابطة الدول المستقلة، من ٧ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ٦ في المائة في عام ٢٠١٣. وشهد الاتحاد الروسي زيادة قدرها ٢٤٦ مليون دولار في حجم مشتريات الأمم المتحدة خلال السنوات العشر الماضية، في حين ارتفع حجم المشتريات من تركيا بمقدار ١٢٤ مليون دولار على مدى الفترة نفسها.

٢٦ - وفي أمريكا اللاتينية، شهدت منطقة البحر الكاريبي انخفاضا في حصتها من مجموع مشتريات الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٣. فقد مثلت المشتريات من هذه المنطقة ما نسبته ٧ في المائة من مجموع مشتريات منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٣، أي بحدوث انخفاض كبير من ١٤ في المائة في عام ٢٠٠٣. غير أن الجدير بالذكر أن حجم المشتريات من البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ارتفع خلال السنوات العشر الماضية (من ٦٤٤ مليون دولار إلى ١,٢ بليون دولار).

ثامنا – البلدان التي شهدت أكبر زيادات في حجم المشتريات في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٣

٢٧ – كما ذكر سابقا، ارتفعت حصة مشتريات منظومة الأمم المتحدة من البلدان ذات الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ارتفاعا كبيرا على مدى السنوات العشر الماضية. ولذلك، فقد شهدت المشتريات من بعض هذه البلدان نموا يزيد عن متوسط النمو خلال تلك الفترة.

٢٨ – وشهد خمسة من البلدان النامية، التي تمثل أكبر قدر من الزيادة في حجم المشتريات، ارتفاعا في الحجم الإجمالي للمشتريات بما يزيد عن ٢,٧ بليون دولار على مدى السنوات العشر الماضية، وهي: الهند، وأفغانستان، والإمارات العربية المتحدة، والسودان، وكينيا. فقد زاد حجم المشتريات من كل بلد من هذه البلدان بنسبة ٥٠٠ في المائة أو أكثر في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٣.

الشكل ٦– البلدان التي شهدت أكبر زيادات في حجم المشتريات في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٣

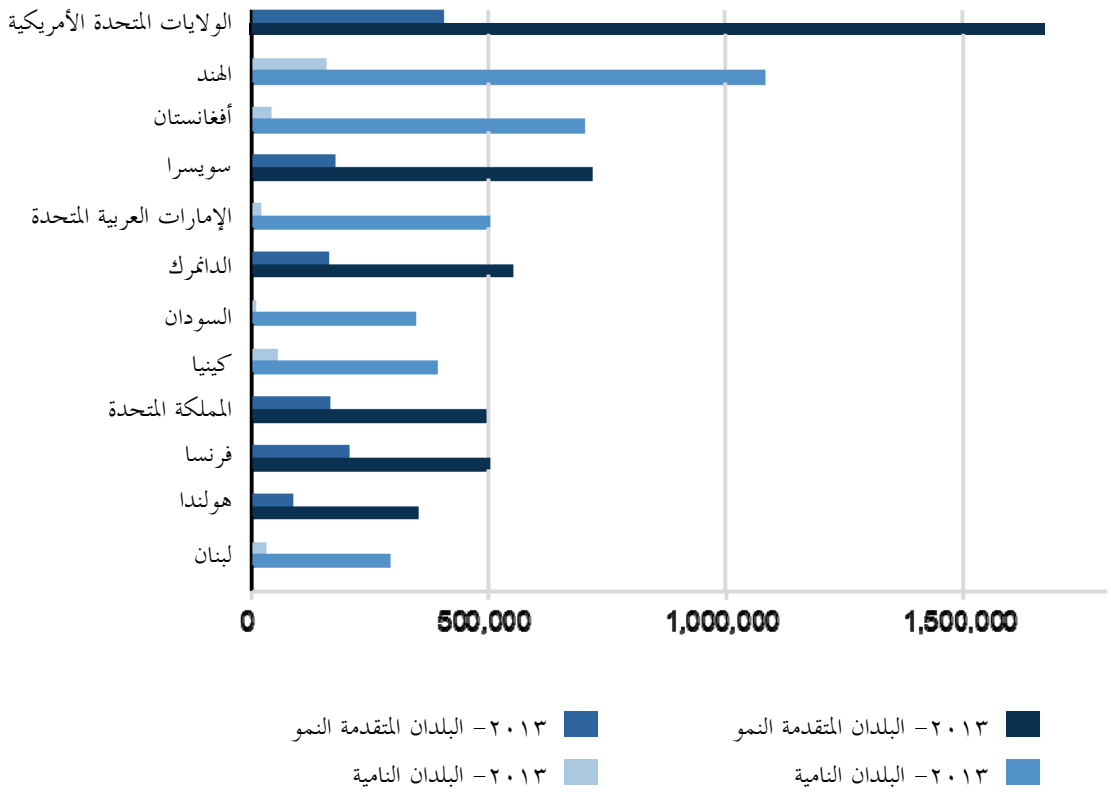

٢٩ - وعلى الرغم من انخفاض حصة المشتريات من البلدان المتقدمة النمو، فقد شهد بعض البلدان المتقدمة نموا كبيرا في حجم مشتريات منظومة الأمم المتحدة منها منذ عام ٢٠٠٣: أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية، بزيادة قدرها ١,٢ بليون دولار (٣٠٠ في المائة)، وسويسرا، بزيادة قدرها ٥٤٠ مليون دولار (٣٠٠ في المائة)، أكبر زيادة بين البلدان المتقدمة النمو على مدى العقد الماضي.

٣٠ - وعلى الصعيد العالمي، زاد حجم مشتريات منظومة الأمم المتحدة بمقدار ١١ بليون دولار خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٣.

تاسعا- مشتريات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣

٣١ - يعرض الشكل ٧، الوارد أدناه، حجم مشتريات منظمات الأمم المتحدة، كل على حدة، في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، وهي تشمل حصة المشتريات من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بالنسبة المئوية[٧].

([٧]) يبين العمود على الجانب الأيمن النسبة المئوية لحجم المشتريات في عام ٢٠١٣ من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

الشكل ٧- مجموع مشتريات منظمات الأمم المتحدة، ونسبة المشتريات من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة، بالنسب المئوية)

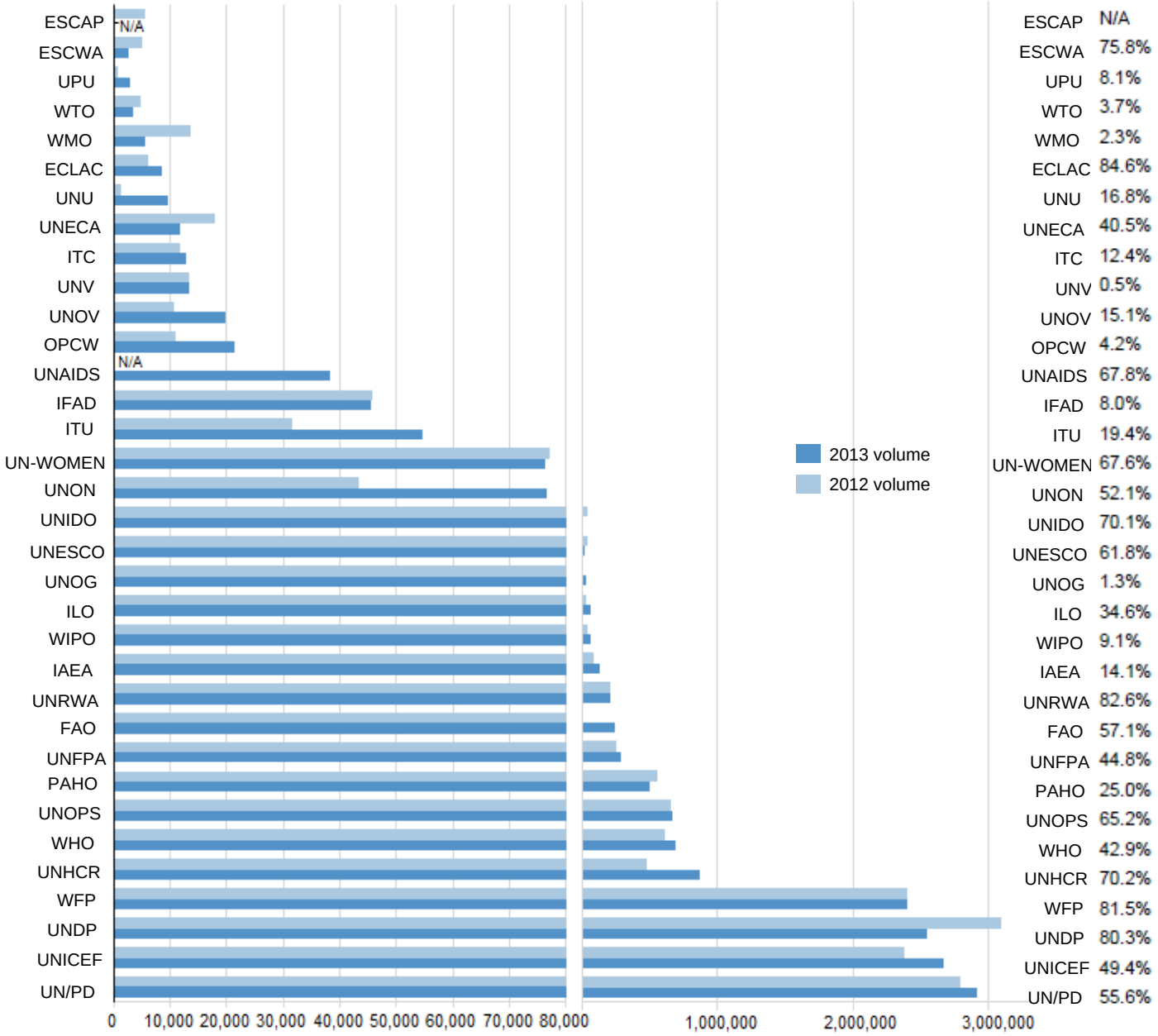

٣٢ - في حين زاد مجموع مشتريات منظومة الأمم المتحدة بمقدار ٧١١ مليون دولار في عام ٢٠١٣، فقد شهدت ١٢ منظمة من المنظمات المبلغة[٨] انخفاضا في حجم مشترياتها. وشهدت ثماني منظمات زيادة في حجم مشترياتها بما يتجاوز ٥٠ في المائة عن عام ٢٠١٢

عاشرا - مشتريات أكبر منظمات الأمم المتحدة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

٣٣ - يعرض الشكل ٨ حجم مشتريات أكبر عشر منظمات من منظمات الأمم المتحدة، تمثل، من حيث كونها مجموعة، ٩٠,٧ في المائة من إجمالي حجم مشتريات منظومة الأمم المتحدة. ويبين الشكل أيضاً حصة عام ٢٠١٣ من المشتريات من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مع التغير الذي حدث في النقاط المئوية على مدى السنة الماضية. والمنظمات مدرجة بالترتيب التنازلي حسب مجموع حجم المشتريات في عام ٢٠١٣

(^٨) المقارنة بين السنة والسنة التي قبلها ممكن بالنسبة لاثنتين وثلاثين منظمة من المنظمات الثلاث والثلاثون المبلغة، ذلك أن مشتريات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، بُلِّغ عنها بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الشكل ٨- مشتريات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

مجموع حجم المشتريات حسب المنظمة (بملايين الدولارات)	المشتريات من البلدان النامية، حسب المنظمة (بالنسبة المئوية)

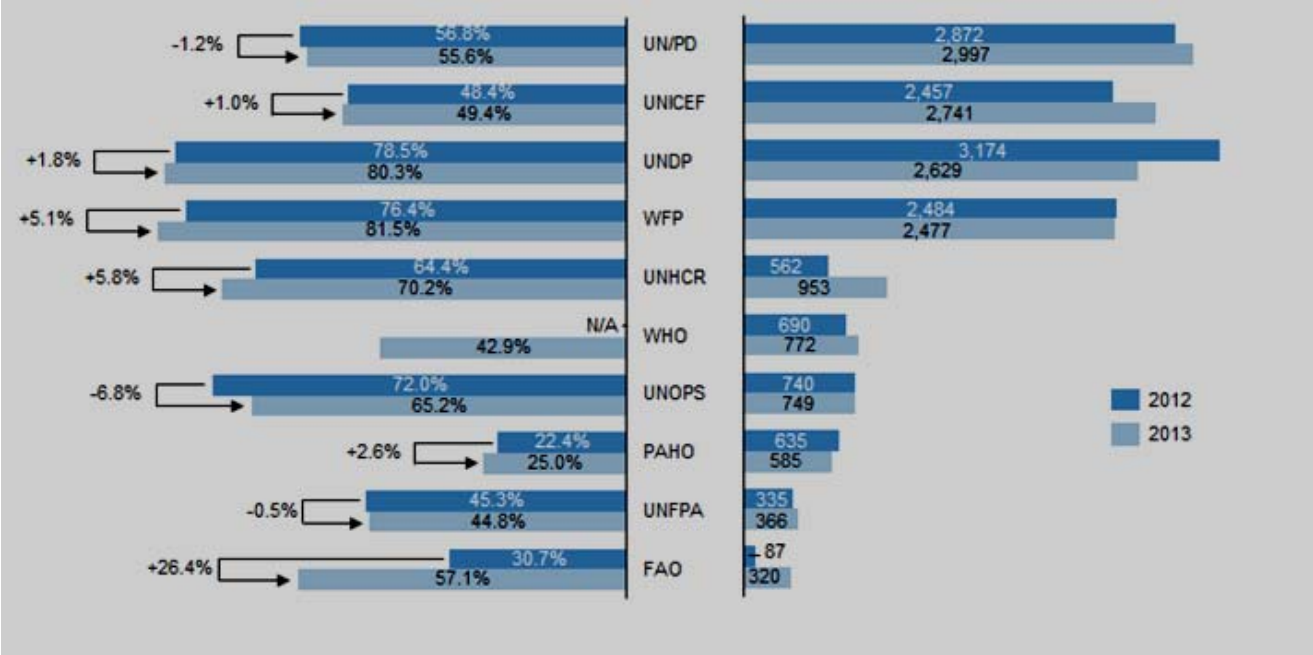

المجموع- المنظمات العشر الأوائل: ١٤,٦ بليون دولار ٩٠,٧ في المائة من المجموع الكلي	مجموع النسبة المئوية لمشتريات المنظمات العشر الأوائل من البلدان النامية: ٦٢،٦

حادي عشر- المشتريات حسب قطاعات الفئات من السلع والخدمات

٣٤ - تتوزع مشتريات السلع والخدمات من جانب منظومة الأمم المتحدة على طائفة واسعة من الفئات التي يمكن أن تصنف ضمن قطاعات تتصل بمختلف مجالات المشتريات التي تدعم الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظمة. ويبين الشكل ٩ توزيع مشتريات منظومة الأمم المتحدة على نطاق أكبر قطاعات فئات السلع والخدمات.

الشكل ٩- مشتريات منظومة الأمم المتحدة حسب قطاع السلع والخدمات في عام ٢٠١٣

(بالنسبة المئوية)

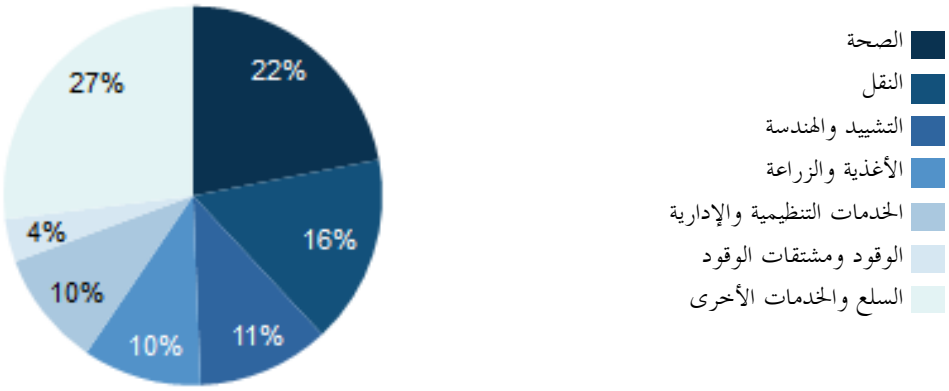

٣٥ - يوضح هذا الشكل أن هناك قطاعين يزيد حجمهما كثيرا عن القطاعات الأخرى من حيث حجم المشتريات، وهما ما يلي: القطاع الصحي (المستحضرات الصيدلانية، وخدمات الرعاية الصحية، والمعدات الطبية ومعدات المختبرات)، وقطاع النقل (خدمات النقل والمركبات الآلية). وفي عام ٢٠١٣، مثل قطاع الصحة ٢٢ في المائة من مشتريات منظومة الأمم المتحدة، في حين مثل قطاع النقل ١٦ في المائة من حجم المشتريات.

٣٦ - وبلغت حصة ثلاثة قطاعات أخرى ما نسبته ١٠ في المائة أو أكثر من حجم مشتريات الأمم المتحدة في عام ٢٠١٣، وهي: التشييد والهندسة (لوازم وخدمات البناء، والخدمات الهندسية، والهياكل)، والأغذية والزراعة (الأغذية، والمشروبات، والنباتات الحية والحيوانات، والملحقات والخدمات الزراعية)، والخدمات التنظيمية والإدارية.

٣٧ - وتشكل هذه القطاعات الخمسة، مجتمعة، ما يزيد عن ثلثي (٦٩ في المائة) مجموع المشتريات التي قامت بها منظمات الأمم المتحدة في عام ٢٠١٣.

ثاني عشر- قطاعات السلع والخدمات المشتراة من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

٣٨ - في السنوات الأخيرة، كان معظم مشتريات منظومة الأمم المتحدة يأتي من بلدان ذات اقتصادات نامية وبلدان ذات اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية. والتحليل التالي يبين فئات

المشتريات التي تستأثر بمعظم عمليات الشراء من البلدان المتقدمة النمو والفئات التي تستأثر بمعظم عمليات الشراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

الشكل ١٠ – فئات المشتريات التي تتوزع على نحو غير متكافئ بين الاقتصادات المتقدمة النمو الاقتصادات النامية أو التي تمر بمرحلة انتقالية

(بالنسبة المئوية)

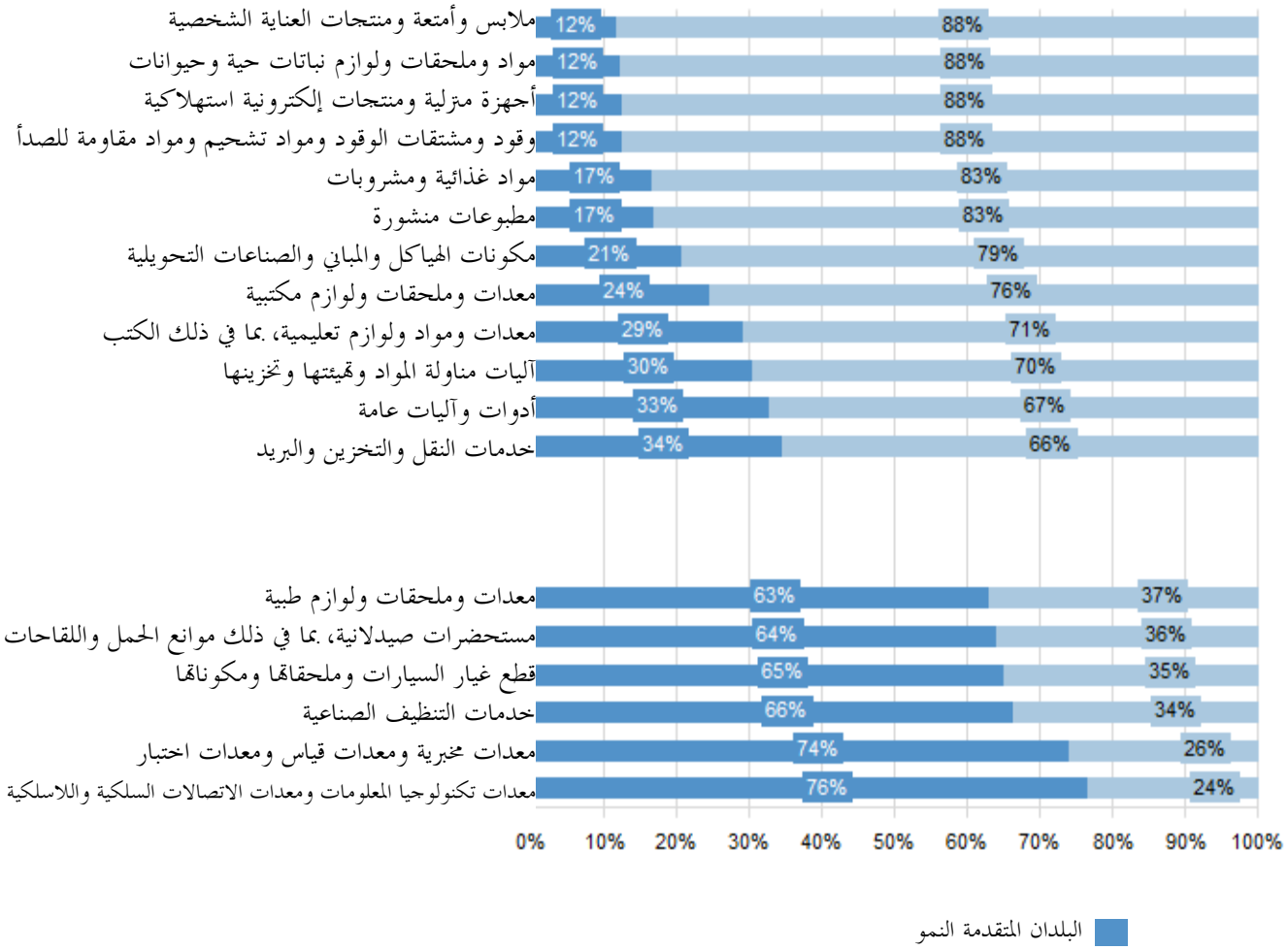

ملاحظة: الفئات التي قلّت مشترياتها عن ٥٠ مليون دولار في عام ٢٠١٣، استُبعدت من هذا الرسم البياني.

٣٩ – وفي عام ٢٠١٣، اشتُريت على نطاق واسع ١٢ فئة مختلفة من المنتجات والخدمات من البلدان ذات الاقتصادات النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (الشكل ١٠). وبالنسبة لكل فئة من هذه الفئات، فقد جاء ما لا يقل عن ٦٦ في المائة من حجم المشتريات

من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية. بل إن هناك ست فئات جاء ما يزيد عن ٨٠ في المائة من حجم المشتريات منها من البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٤٠ - وعلى العكس من ذلك، فقد اشتريت معدات تكنولوجيا المعلومات، ومعدات المختبرات على نطاق واسع من البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو. وفي ما يتعلق بهذه الفئات، فإن ما يقرب من ثلاثة أرباع حجم المشتريات جاء من البلدان المتقدمة النمو. وهناك أربع فئات أخرى، معروضة في الشكل الوارد أعلاه، جاء ما يقرب من ثلثي حجم المشتريات منها من بلدان متقدمة النمو.